# براءات الاختراع الموحدة ومحكمة البراءات الموحدة (UPC) – لمحة موجزة

**بِقلم/ كريستوف بسنارد**

## افتتاحية المقال

ستدخل الأحكام القانونية الجديدة المتعلقة بمحكمة البراءات الموحدة (UPC) وبراءات الاختراع الموحدة حيز التنفيذ في 1 يونيو، 2023، وستختص بكافة طلبات براءات الاختراع الأوروبية التي تكون قيد النظر في ذلك التاريخ بالإضافة إلى كافة براءات الاختراع الأوروبية التي تكون سارية المفعول في ذلك التاريخ، وذلك يشمل براءات الاختراع التي سبق وأنْ تم منحها وإنفاذها على المستوى الوطني. ومع أنّ هذه الأحكام لا تغير من الإجراءات التي تسبق منح براءات الاختراع لأوروبية، إلا أنها تستوجب تحديث استراتيجية الحماية والتقاضي في أوروبا.

## المقال

ستدخل الأحكام القانونية الجديدة المتعلقة بمحكمة البراءات الموحدة (UPC) وبراءات الاختراع الأوروبية ذات الأثر الموحد، التي يطلق عليها أيضًا اسم "براءات الاختراع الموحدة"، حيز التنفيذ في 1 يونيو، 2023، وستختص بكافة طلبات براءات الاختراع الأوروبية التي تكون قيد النظر في ذلك التاريخ بالإضافة إلى كافة براءات الاختراع الأوروبية التي تكون سارية المفعول في ذلك التاريخ، ويشمل ذلك براءات الاختراع التي سبق وأنْ تم منحها وإنفاذها على المستوى الوطني.

تختص الأحكام الجديدة بالآتي:

- من جانب واحد، الولاية القضائية لمحكمة جديدة، وتدعى محكمة البراءات الموحدة، لتسوية النزاعات المتعلقة ببراءات الاختراع الأوروبية ذات الأثر الموحد أو لا؛
- ومن جانب آخر، احتمالية نقل الأثر الموحد لبراءات الاختراع الأوروبية التي تم منحها في الدول الأعضاء في محكمة البراءات الموحدة (الدول التي صادقت على الاتفاق الدولي لمحكمة البراءات الموحدة UPC – انظر إلى القائمة أدناه).

إنّ الأحكام الجديدة لا تغير من الإجراءات التي تسبق منح براءات الاختراع الأوروبية، كإجراءات إيداع وفحص طلبات براءات الاختراع الأوروبية بواسطة مكتب براءات الاختراع الأوروبي (EPO). إلا أنها تستوجب تحديث استراتيجية الحماية والتقاضي في أوروبا.

## <u>براءات الاختراع الموحدة</u>

منذ 1 يونيو، 2023، سيكون من الممكن لأي طلب براءة اختراع أوروبية صَدَر بشأنه إشعار بنية منح بواسطة مكتب براءات الاختراع الأوروبي (إشعارات بموجب المادة 71(3) من محكمة البراءات الموحدة EPC والتي مفادها أنّ الاجراءات الشكلية

المطلوبة مثل– ترجمة عناصر الحماية وتسديد رسوم المنح – لم تُستكمل بعد)، الحصول على "براءة اختراع موحدة"، وتعني براءات الاختراع الأوروبية ذات الأثر الموحد.

واعتبارًا من 1 يونيو، 2023، سيختص التأثير الموحد بالسبعة عشر دولة الأعضاء في محكمة البراءات الموحدة UPC فقط، وهي: النمسا، بلجيكا، بلغاريا، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، وألمانيا، فرنسا، إيطاليا، لاتفيا، لتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، البرتغال، سلوفينيا والسويد. وستبقى دول محكمة البراءات الموحدة UPC البالغ عددها سبعة عشر متاحة عبر إاجراءات النفاذ الوطنية "التقليدية" كما هي موجودة اليوم، ويُفهم أنه لا يمكن جمع الأثر الموحد مع الإنفاذ الوطني في هذه الدول.

ولكي تنقل براءة الاختراع الأوروبية الحماية في الدول الأعضاء في مكتب براءات الاختراع الأوروبي التي لم تشارك (أو لم تشارك بعد) في محكمة البراءات الموحدة UPC، مثل إسبانيا، النرويج، المملكة المتحدة أو سويسرا، تبقى إجراءات الإنفاذ الوطني "التقليدية" هي الخيار الوحيد الممكن. وبالإضافة إلى ذلك، حتى في ظل ازدياد عدد الدول الأعضاء في محكمة البراءات الموحدة UPC، لن تتجاوز التغطية الإقليمية لبراءات الاختراع الموحدة أكثر من تغطيتها عند تسجيل الأثر الموحد.

بعض الملاحظات والنصائح العملية:

- على الصعيد الأوروبي، التغطية الإقليمية الأولية لبراءة الاختراع الموحدة شاملة بالفعل؛
- بالنسبة لمدة السريان المتوقعة البالغة حوالي 10 سنوات، تكون رسوم تجديد براءات الاختراع الموحدة أقل إجمالًا من رسوم تجديد براءات الاختراع الأوروبية "التقليدية" النافذة في 4 دول على الأقل. ولذلك فإنه من المتوقع أن تكون براءات الاختراع الموحدة هي الخيار الأكثر جدوى من حيث التكاليف إذا كان هناك تخطيط لإنفاذ براءات الاختراع الأوروبية الخاصة بكم في أكثر من 4 دول ضمن الدول السبعة عشر الأعضاء في محكمة البراءات الموحدة UPC المدرجة أعلاه. وكلما ازداد عدد الدول المستهدفة، ازدادت المدخرات؛
- براءات الاختراع الموحدة هي ملكية قانونية (غير قابلة للتجزئة) فردية. ولذلك، لا يمكن نقل براءات الاختراع الموحدة جزئيًا. ولا يمكن الحد منها أو إبطالها أو التخلي عنها في بعض دول محكمة البراءات الموحدة UPC. وعلى الرغم من ذلك، يمكنكم منح أو الحصول على ترخيص لكل أو جزء من أقاليم محكمة البراءات الموحدة UPC ؛
- يستبعد الأثر الموحد ترك الاختصاص الحصري لمحكمة البراءات الموحدة UPC (انظر أدناه).

**<u>الولاية القضائية لمحكمة البراءات الموحدة UPC</u>**

تلقائيًا، واعتبارًا من 1 يونيو، 2023، تخضع طلبات براءات الاختراع الأوروبية وبراءات الاختراع الأوروبية، سواء كان لها الأثر الموحد أم لا، للولاية القضائية الحصرية لمحكمة البراءات الموحدة UPC. وأحد تبعيات هذه الولاية القضائية الحصرية هو أنه في حالة التعدي على براءات اختراع أوروبية في دولة واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء في محكمة البراءات الموحدة UPC، يجب رفع دعوى تعدي في محكمة البراءات الموحدة UPC (حيث لم يعد ممكنًا رفع دعوى قضائية في محكمة وطنية). ويسمح هذا أيضًا لأي طرف آخر رفع دعوى لإبطال براءة اختراع أوروبية مركزيًا في محكمة البراءات الموحدة UPC، مع الأخذ بعين الاعتبار

أن إبطال براءة اختراع أوروبية بواسطة محكمة البراءات الموحدة UPC يكون نافذًا في كافة دول هذه المحكمة التي يسري فيها مفعول براءة الاختراع. وبالتالي، يكون للاختصاص الحصري لمحكمة البراءات الموحدة UPC تبعيات ذات طابع مركزي على الدعاوى القضائية، "في الهجوم"، وأيضًا "في الدفاع".

وعلى الرغم من ذلك، من الممكن تقديم طلب انسحاب، أي مخالفة، اختصاص محكمة البراءات الموحدة UPC لطلبات براءات الاختراع الأوروبية وبراءات الاختراع الأوروبية بدون الأثر الموحد. ويمكن تقديم طلبات الانسحاب هذه اعتبارًا من الآن.

بعض الملاحظات والنصائح العملية:

- لم تتخذ محكمة البراءات الموحدة UPC أي قرار حتى الآن، لذلك فإنه من الصعب ترقب اتجاهاتها وممارساتها؛
- في حال صدور قرار محكمة البراءات الموحدة UPC بشأن براءات الاختراع الأوروبية، سواء كان لها الأثر الموحد أم لا، مثلًا قرار إبطال براءات الاختراع، فإنّ هذا القرار يجب أنْ يُطبّق على كافة دول محكمة البراءات الموحدة UPC التي تشملها براءة الاختراع. وتحول طلبات الانسحاب هذة دون إبطال براءة الاختراع الأوروبية في ذات الوقت في عدة دول؛
- في حال الانسحاب، لا تعد محكمة البراءات الموحدة UPC مختصة ببدء إجراءات التعدي مركزيًا. وقد يكون من الضروري رفع عدد من دعاوى التعدي بالتوازي مقابل عدد من المحاكم الوطنية. وعلى الرغم من ذلك، يمكن سحب طلب الانسحاب (فيما يسمى إجراء "الانضمام") في ظروف محددة وعلى نحو دائم.